مصطلحات كوفية في البحر المحيط

إعداد:
د. إبراهيم محمد فضيل - أستاذ مشارك
كلية الآداب والعلوم المرج - جامعة بنغازي

الاستلام/ 14.5.2025 القبول: 22.6.2025

المستخلص:

كما كان للنحو البصري مصطلحاته الخاصة به كان للنحو الكوفي كذلك مصطلحات نحوية تميزه وتحدد ملامحه، غير أن المصطلح الكوفي ولعدم وجود كتاب في النحو لأحد علماء الكوفة، وُجدت مصطلحاته مفرقة بين بطون الكتب، ولم تظهر هذه المصطلحات إلا في فترة متأخرة على يد بعض العلماء ممن ينتسبون للمدرسة البغدادية، فقد تتبعوا هذا المصطلح في كتب النحاة الكوفيين وفي كتب من ترجموا لهم وحاولوا حصرها وإظهارها، والملاحظ أن بعض هذه المصطلحات حلت محل المصطلح البصري، وفي هذا البحث سيحاول الباحث تتبع هذا المصطلح في كتاب البحر المحيط لأبي حيان، ويقف على الطريقة التي تعامل بها مع المصطلح الكوفي، وما هو موقفه منه؟

الكلمات المفتاحية: صعوبة – غموض – دلالة – يتعدد - يقابل.

The summary:

Just as visual grammar had its own terminology, Kufic grammar also had grammatical terms that distinguished it and defined its features. However, the Kufic terminology, due to the absence of a book on grammar by one of the scholars of Kufa, found its terms scattered among the books. These terms did not appear until a late period at the hands of some scholars who belonged to the Baghdadi school. They traced this term in the books of Kufan grammarians and in the books of those who translated them and tried to limit it and show it. It is noted that some of these terms have replaced the eastern term due to its clarity and precise meaning, In this research, the researcher will try to trace this term in the book Al-Bahr Al-Muhit by Abu Hayyan, and find out the way he dealt with the Kufan term, and what is his position on it?

Keywords: Difficulty - Ambiguity - Connotation - Multiple – meet

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على محمد وآله.

أما بعد: فمما لا يخفى على أحد أن للمدرسة الكوفية مصطلحاتها الخاصة التي اختلفت عن تلك الموجودة عند المدرسة البصرية، واشتهر بعض هذه المصطلحات وحلّت محلّ المصطلح البصري، أو استعملت بجانبه من مثل (النعت، ما لم يسم فاعله، الخفض، النسق) لكن ظلت أغلب المصطلحات الكوفية حبيسة المذهب الكوفي وغير معروفة لكثير من الدراسين؛ نظراً

لصعوبة المصطلح وغموض دلالته من ناحية، ولسهولة المصطلح البصري ووضوح دلالته من جهة أخرى، هذا فضلاً عن عدم وجود ضابط لبعض المصطلحات التي قد تطلق ويراد بها أكثر من معنى ما جعلها غير دقيقة المدلول؛ من مثل مصطلح (التفسير) فمرة يطلقونه ويريدون به التمييز ومرة يعنون به المفعول لأجله، ومثال ذلك أيضاً مصطلح (الفعل) فهو يدل عندهم مرة على الاسم، ومرة على الحال، وقد يتعدد المصطلح للمسمى الواحد من ذلك تسميتهم للبدل (التكرير، والترجمة، والتبيين، والمردود)، والحال يسمى عندهم مرة الفعل، ومرة القطع، وعلى أية حال فإن هذه المصطلحات قد ميّزت المذهب الكوفي عن المذهب البصري، وتناول العلماء هذه المصطلحات في كتبهم وقد ارتأينا أن نتناول هذا المصطلح في أحد كتب التفسير والنحو لنقف على حقيقة تعامل هؤلاء العلماء مع المصطلح النحوي الكوفي.

أسباب اختيار الموضوع:

ترجع أسباب اختيار الموضع إلى أمرين أولاً: الوقوف على المصطلح الكوفي ومعرفة دلالته، وثانياً: معرفة كيف تعامل العلماء مع المصطلح الكوفي؟

هدف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تتبع المصطلح الكوفي في هذا الكتاب ومعرفة كيف تعامل المؤلف مع هذا المصطلح.

منهج الدراسة:

المنهج وصفي تحليلي. وقد تم تقسيم البحث بعد المقدمة إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: نظرة على المصطلح الكوفي، وفيه مطلبان.

المطلب الأول: مصطلحات كوفية مقابلة للمصطلحات البصرية.

المطلب الثاني: مصطلحات كوفية لم ترد عند البصريين.

المبحث الثاني: المصطلحات النحوية الكوفية في البحر المحيط، وفيه مطلبان.

المطلب الأول: ألقاب الإعراب.

المطلب الثاني: مصطلحات الألفاظ.

الخاتمة: وفيها أبرز ما توصل إليه الباحث.

المبحث الأول: نظرة على المصطلح الكوفي.

المطلب الأول: مصطلحات كوفية مقابلة للمصطلحات البصرية:

تعددت المصطلحات الكوفية بتعدد أبواب النحو، وتفريعاته، وقد حاول علماء الكوفة أن يُوجدوا لهم مصطلحات خاصة تختلف عن المصطلحات البصرية، غير أن أغلب تلك المصطلحات لم تشتهر اشتهار المصطلح البصري؛ ولعل السبب الرئيسي في ذلك يعود إلى أن المصطلح الكوفي لم يجد من يشذبه ويعتني به كما اعتنى النحاة بالمصطلح البصري وشذبوه حتى وصل إلينا في صورته التي نعرفها، على أن ذلك لم يمنع من اشتهار بعض المصطلحات الكوفية، وتردد بعضها الآخر في كتب النحاة إلى جانب المصطلح البصري، وهذا عرض لبعض المصطلحات الكوفية.

1. العماد: وهو ما يسمى عند البصريين بضمير الفصل، ويسميه الكوفيون عماداً للاعتماد عليه في تأدية المعنى[1]
2. المكنى أو الكناية: قال أبو حيان «البصريون يقولون المضمر، والكوفيون يقولون: الكناية والمَكْنِي»[2] فالمكني أو الكناية ويقابله الضمير عند البصريين.
3. الضمير المجهول: ويقابله عند البصريين ضمير الشأن، وقد سماه الكوفيون مجهولاً لأنه لا يدرى عندهم ما يعود عليه[3]
4. الفعل الدائم: ويعنون به اسم الفاعل[4].
5. الفعل الواقع: ويقابله عند البصريين الفعل المتعدي، يقول الفراء: وأما نصبهم بعوضة فيكون من ثلاثة أوجه: أولها: أن تُقع الضرب على البعوضة ...[5]، وقال: «وقوله: {وَلَقَدْ صَدَّقَ عَلَيْهِمْ إِبْلِيسُ ظَنَّهُ} (سبأ 20) نصبت الظن بوقوع التصديق عليه»[6]، وقال في توجيه إعراب (مَنْ) من قوله تعالى {يَوْمَ لَا يَنْفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ * إِلَّا مَنْ أَتَى اللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ} (الشعراء 88، 89) ... «وإن شئت نضباً بوقوع ينفع»[7].
6. الفعل: له دلالات متعددة فهم يعنون به الاسم، والحال، والمصدر، وخبر كان وظن وأخواتهما، يقول الفراء «وأما الهاء فلها ضروب تقع فيها؛ فأول ذلك قولهم للرجل: (أنت جالس) وللمرأة: (أنت جالسة) فالهاء أدخلت للتأنيث، لا يكون غيره، والقياس فيه مستمرٌ، أن يفرّق بين الفعل المذكر والمؤنث بالهاء»[8]، وقال في قوله تعالى {وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَهُمْ} (البقرة89) إن شئت رفعت المصدق ونويت أن يكون نعتاً للكتاب لأنه نكرة، ولو نصبته على أن تجعل المصدِّق فعلاً للكتاب لكان صواباً»[9]، ويقول أيضاً في قوله تعالى { بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ} (سباء 33) «المكر ليس لليل ولا للنهار، وإنما المعنى: بل مكركم بالليل والنهار. وقد يجوز أن نضيف الفعل إلى الليل والنهار، ويكونا كالفاعلين»[10]، وقال في قوله تعالى {وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ الْحَقَّ} (سبأ 6) تنصب الحق لأن (رأيت) من أخوات ظننت، وكل موضع صلحت فيه يفعل أو فعل مكان الفعل المنصوب ففيه العماد ونصب الفعل ... فإذا قلت وجدت عبدالله هو خيراً منك وشراً منك أو أفضل منك ففيما أشبه هذا الفعل النصب والرفع»[11]، ولعل في تسميته لهذا الأسماء بالأفعال هو ما لاحظه الفراء من دلالة هذه الكلمات على الأحداث وقد صرّح بذلك في قوله «إنما أدخلت –يعني الهاء– في (قائمة، وجالسة) لتفرق بين فعل الأنثى والذكر»[12].

(1) ينظر حاشية الخضري على ابن عقيل ضبطه وصححه: محمد البقاعي، ط1 (1424هـ، 2003م) دار الفكر، لبنان، بيروت. 307/1
(2) التذييل والتكميل في شرح التسهيل، أبوحيان، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط1 (1419هـ، 1998م) 182/2.
(3) المصدر السابق 271/2، وشرح الأشموني، أبو الحسن علي نورالدين بن محمد، تحقيق: محمد حيي الدين عبدالحميد، مصطفى البابي الحلبي وأولاده، القاهرة، مصر (1358، 1939) 272/1.
(4) دراسات في النحو، صلاح الدين الزعبلاوي، موقع اتحاد كتاب العرب 244.
(5) معاني القرآن، الفراء، تحقيق: محمد علي النجار، وأحمد يوسف نجاتي، ط3 (1403- 1983)، عالم الكتب، بيروت، لبنان. 21/1
(6) المصدر السابق 360/1.
(7) المصدر السابق 363.
(8) المذكر والمؤنث، يحيى بن زياد الفراء، تحقيق: رمضان عبدالتواب، دار التراث، ط2(1989)، القاهرة، ص 52.
(9) معاني القرآن 1/ 55.
(10) معاني القرآن 1/ 363.
(11) المصدر السابق 1/ 409.
(12) المذكر والمؤنث 52.

7. **الأداة: ويسميها البصريون الحروف، فيقولون حروف الجر، وحروف الاستفهام، وحروف العطف وهكذا في حين يسميها الكوفيون أدوات وهذا المصطلح هو المفضل لدى المتخصصين لما يعطيه من دلالة أوسع قال الفراء: «وتأويلُ (أن) في موضع نصب، لأنها إنما كانت أداة بمنزلة (إذْ)»[13].**

8. **ما لم يسم فاعله: يقابل الفعل المبني للمجهول عند البصريين، يقول الفراء: وقوله {وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ} نصبت (العلم) لخروجه مما لم نُسم فاعله[14]**

9. **الصفة: والمراد بالصفة حروف الجر وهو مصطلح كوفي[15]**

10. **الموقت وغير الموقت: جاء هذا المصطلح عند الفراء ويعني بالموقّت العلم والضمير، وغير الموقّت النكرة، قال: «وبئس لا يليها مرفوع موقّت ولا منصوب موقت، ولها وجهان؛ فإذا وصلتها بنكرة قد تكون معرفة بحدوث ألف ولام فيها نصبت تلك النكرة، كقولك: بئس رجلاً عمرو، ونعم رجلاً عمرو، وإذا وليتها معرفة فلتكن غير موقتة، في سبيل النكرة، ألا ترى أنك ترفع فتقول: نعم الرجل عمرو، وبئس الرجل عمرو»[16]**

11. **المحل أو الصفة: وهو المسمى عند البصريين (ظرفا) فالظرف في اللغة الوعاء.. وسماه الفراء محلاً، والكسائي وأصحابه يسمون الظرف الصفات [17]**

12. **أشباه المفاعيل: وهو مصطلح يطلقه الكوفيون على المفعول فيه والمفعول لأجله والمفعول المطلق والمفعول معه[18]**

13. **الجحد والإقرار: «مصطلحان وضعهما الفراء في مقابلة النفي والإثبات عند البصريين»[19].**

14. **لا التبرئة: وتقابل عند البصريين لا النافية للجنس[20]**

15. **التكرير عن ابن كيسان، وعن الأخفش: أنهم يسمونه الترجمة والتبيين، وهو عند البصريين البدل[21]، ويسميه الفراء أحياناً المردود، قال في قوله تعالى: {هَلْ يَنظُرُونَ إِلاَّ أَن يَأْتِيَهُمُ اللّهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ الْغَمَامِ وَالْمَلآئِكَةُ...} «رَفْع مردود على (الله) تبارك وتعالى، وقد خفضها بعض أهل المدينة. يريد «في ظلل من الغمام وفي الملائكة». والرفع أجود»[22]، وقال في قوله تعالى وقوله: {لَوَّاحَةٌ لِّلْبَشَرِ...} «مردود على سقر بنية التكرير»[23]**

16. **الخفض: وهو مصطلح يقابل الجر عند البصريين[24].**

(13) معاني القرآن 1/ 55.
(14) معاني القرآن 352/3.
(15) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، عبدالله بن يوسف، ابن هشام، تحقيق : عبدالغني الدقر، ط1 (1984) الشركة المتحدة للتوزيع – دمشق. 88/1.
(16) معاني القرآن 1/ 57،56.
(17) شرح التوضيح على التصريح، ابن هشام، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط2 (2006) دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.515/1.
(18) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، تحقيق: عبدالعال سالم مكرم، (1413هـ، 1992م)، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان 8/3.
(19) المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، عوض أحمد القزوي، ط1 (1401هـ) عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض، السعودية. 187.
(20) المدارس النحوية، شوقي ضيف، ط7، دار المعارف، القاهرة، ص167.
(21) ينظر، معجم القواعد العربية، عبدالغني الدقر، مكتبة المشكاة الإسلامية 4/3.
(22) 1/ 112.
(23) 5/ 155.
(24) شرح متن الآجرومية، حسن الكفراوي، مكتبة سليمان مرعي، سنغافورة. 11.

17. الرفعة: ويعني بها الفراء الضمة، قال: «فأمّا الضَّمتان فقوله: {لاَ يَحْزُنْهُمْ} جزموا النون لأن قبلها ضمة فخّففت كما قال (رُسْل) ... فإنما يُستثقل الضمّ والكسر لأن لمُخرجيهما مؤونة على اللسان والشفتين تنضمّ الرَفعة بهما فيثقل الضمَّة ويمال أحد الشِّدْقين إلى الكسرة فترى ذلك ثقيلاً. والفتحة تَخرج من خَرْق الفم بلا كُلْفة»[25].

18. التفسير: يطلقه الفراء مرة على المفعول لأجله ومرة على التمييز، قال في قوله تعالى {يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ} (البقرة 19) «فنصب (حذر) على وقوع الفعل عليه؛ لم ترد يجعلونها، وإنما هو كقولك أعطيت خوفاً وفرَقاً، فأنت لا تعطيه الخوف، وإنما تعطيه من أجل الخوف؛ فنصبه على التفسير»[26]، وقال في قوله تعالى {فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا} (النساء 4) ... نقل الفعل من الأنفس إليهن فخرجت النفس مفسِّرة[27]

19. النعت، والصلة: يقول الفراء «وقد ينعت العرب الرجل والمرأة، فقالوا: (رجل رَبْعَة، وامرأة ربعة)[28]، والنعت مصطلح كوفي وربما قاله البصريون والأكثر عندهم الوصف والصفة[29]، وأحياناً يسميه الصلة، قال في قوله تعالى {إِنَّ اللَّهَ لاَ يَسْتَحْيِي أَن يَضْرِبَ مَثَلاً مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا} (البقرة 26) «والوجه الآخر: أن تجعل (ما) اسما، والبعوضة صلةً فتُعرّبها بتَعْريب (ما)»[30]، وقال في قوله تعالى: {ثُمَّ جاءكم رَسُولٌ مُصَدِّقاً} فجعله فعلا. وإذا كانت النكرة قد وُصلت بشيءٍ سوى نعتها ثم جاء النّعت، فالنّصْب على الفعل أمكَنُ منه إذا كانت نكرة غير موصولة، وذلك لأنّ صلة النكرة تَصيرُ كالموقّتة لها»[31].

20. ما يُجرى وما لا يُجرى: ويعنون به ما ينصرف وما لا ينصرف، قال الفراء: و «[32](عادٌ) مُجرى في كل القرآن لم يُختلف فيه، وقد يُترك إجراؤه، ويصبح اسماً للأمة التي هو منها»، وقد عنون المبرد لباب الممنوع من الصرف بقوله (هذا باب ما يُجرى وما لا يُجرى)[33] لكن نجد أن المبرد على الرغم من أنه عنون لبابه بهذا العنوان فإنه في أثناء شرحه استعمل مصطلح ما لم ينصرف[34].

21. النسق: اصطلاح كوفي، وقد اشتهر حتى لا يكاد غيره يذكر، ويعبّر عنه البصريون بـ (الشركة)[35].

(25) معاني القرآن 2/ 161
(26) المصدر السابق 17/1
(27) المصدر السابق 257/1.
(28) المذكر والمؤنث 106
(29) همع الهوامع 145/3.
(30) 1/ 18.
(31) 1/ 53. على أن الفراء يستعمل هذا المصطلح بمعان أخرى منها الزيادة كقوله «وقد قرأها بعضهم {ألاَّ يطَّوف} وهذا يكون على وجهين؛ أحدهما أن تجعل (لا) مع (أنْ) صِلَة على معنى الإلغاء؛ كما قال: {ما مَنَعَك ألاَّ تَسْجُدَ إذْ أَمَرْتُك} والمعنى: ما منعك أن تسجد»1/ 86، وبالمعنى الاصطلاحي المعروف لدى النحاة، قال في قوله تعلى: {مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ} (من) في موضع رفع، وما بعدها صلة لها» 1/ 94، وتأتي عنده بمعنى الإشباع؛ أي: إشباع الحركة حتى يتولد عنها حرف مد قال: « والوجه الثالث أن يكون الياء صلة لفتحة الشين؛ كما قال امرؤ القيس:
* ألا أيُّها الليلُ الطويل ألا انجلى *
فهذه الياء ليست بلام الفعل؛ هي صلة لكسرة اللام؛ كما توصل القوافي بإعراب رَويّها» 1/ 147.
(32) معاني القرآن 19/2
(33) المقتضب، محمد بن يزيد أبو العباس المبرد، تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة،، ط2 (1415هـ، 1994م)، القاهرة، 309/3
(34) المصدر السابق 309/3 وما بعدها
(35) النحو الوافي، عباس حسن، ط15، دار المعارف، القاهرة، مصر 555/3.

22 .المستقبل: وهو المعروف في اصطلاح النحويين بالمضارع، قال الفراء: «وأنشدني بعض العرب وهو المفضَّل:

مَطَوتُ بهم حتَّى تَكِلّ غُزَاتهم * وحتّى الجيادُ ما يُقَدْنَ بأَرسان

فنصب (تكلّ) والفعل الذى أدّاه قبل حتَّى ماض؛ لأنّ المَطْو بالإبل يتطاول حتى تكلّ عنه. ويدلّك على أنه ماض أنك تقول: مطوت بهم حتى كلّت غُزَاتهم. فبحُسْن فَعَل مكان يفعل تعرف الماضي من المستقبل. ولا يحسن مكان المستقبل فَعَل؛ ألا ترى أنك لا تقول: أضربُ زيدا حتى أقَرَّ، لأنك تريد: حتى يكون ذلك منه»[36]، وقال: «ولا يجوز: ظننت لتقوم. وذلك أنّ (أن) التي تدخل مع الظنّ تكون مع الماضي من الفعل. فتقول: أظنّ (أن قد) قام زيد، ومع المستقبل، فتقول: أظنّ أن سيقوم زيد»[37].

المطلب الثاني: مصطلحات تفرّد بها الكوفيون:

وُجدت بعض المصطلحات التي تفرّد بها الكوفيون ولم يرد مقابل لها عند البصريين، من هذه المصطلحات:

1- التقريب: «ذهب الكوفيون إلى أن هذا وهذه من أسماء الإشارة إذا أريد بهما التقريب تعملان عمل كان وأخواتها فترفعان الاسم وتنصبان الخبر؛ نحو كيف أخاف الظلم وهذا الخليفة قادماً؟ وكيف أخاف البرد وهذه الشمس طالعةً؟ وكذلك كل ما كان فيه الاسم الواقع بعد أسماء الإشارة لا ثاني له في الوجود نحو هذا ابن صياد أشقى الناس فيعربون هذا تقريبا والمرفوع اسم التقريب والمنصوب خبر التقريب لأن المعنى إنما هو على الإخبار عن الخليفة بالقدوم وعن الشمس بالطلوع وأتى باسم الإشارة تقريبا للقدوم والطلوع ألا ترى أنك تشر إليهما وهما حاضران وأيضا فالخليفة والشمس معلومان فلا يحتاج إلى تبيينهما بالإشارة إليهما وتبين أن المرفوع بعد اسم الإشارة يخبر عنه بالمنصوب لأنك لو أسقطت الإشارة لم يختل المعنى كما لو أسقطت كان من كان زيد قائما»[38]، فالكوفيون يذهبون إلى أن إعراب الاسم المنصوب بعد اسم الإشارة يُعرب خبراً له، وهو في هذه الحالة يعامل معاملة كان وأخواتها التي ترفع المبتدأ ويسمى اسمها وتنصب الخبر ويسمّى خبرها، أما البصريون فيقولون: إن الاسم المنصوب هنا منصوب على الحال.

2- الصرف: مصطلح جعله الفراء علة لنصب الاسم بعد واو المعية، قال في قوله تعالى {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَخُونُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ وَتَخُونُوا أَمَانَاتِكُمْ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ} الأنفال 27 «وإن شئت جعلت هذه الأحرف المعطوفة بالواو نصباً على ما يقولوا النحويون من الصرف؛ فإن قلت: وما الصرف؟ قلت: أن تأتي بالواو معطوفة على كلام في أوله حادثة لا تستقيم إعادتها على ما عُطف عليها، فإذا كان كذلك فهو الصرف؛ كقول الشاعر :

لَا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِيَ مِثْلَهُ * * * عَارٌ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمُ

ألا ترى أنه لا يجوز إعادة (لا) في (تأتي مثله) فلذلك سُمي صرْفاً»[39]

3- النصب على الخلاف: ذهب الكوفيون إلى أن المفعول معه منصوب على الخلاف كما في

(36) معاني القرآن 1/ 118، 119
(37) المصدر السابق1/ 241.
(38) همع الهوامع 2/ 71
(39) معاني القرآن 34،33.

قولهم: استوى الماء والخشبة، أما البصريون فيرون أنه منصوب بالفعل المتقدم، وذهب الزجاج من البصريين إلى أنه منصوب بفعل محذوف والتقدير عنده: استوى الماء ولابس الخشبة[40] ومما يُنصب على الخلاف أيضاً عند الكوفيين الظرف إذا وقع خبراً للمبتدأ؛ نحو: زيدٌ أمامك[41]

وقد وردت إشارات في كتاب سيبويه إلى ما يسميه الكوفيون الخلاف قال سيبويه في «هذا باب لا يكون المستثنى إلا نصباً» لأنه مُخرج مما أدخلتَ فيه غيرَه، فعل فيه ما قبله كما عمل العشرون في الدرهم حين قلت: له عشرون درهماً. وهذا قول الخليل رحمه الله، وذلك أتاني القومُ إلا أباك، ومررت بالقوم إلا أباك، والقوم فيها إلا أباك وانتصب الأب إذ لم يكن داخلاً فيما دخل فيه ما قبله ولم يكن صفة»[42] فسيبويه هنا فيما ينقله عن الخليل يشير إلا النصب على الخلاف وإن لم يعتمد هذا المصطلح لا هو ولا استاذه لا تلميحاً ولا تصريحاً.

4- الخروج: مصطلح جاء عند الفراء في موضعين من كتابه قال في قوله تعالى: {وَهَـٰذَا كِتَـابٌ أَنزَلْنَـاهُ مُبَـارَكٌ...} (الأنعام 155) «جعلت مباركا نعت الكتاب فرفعته. ولو نصبته على الخروج من الهاء فى (أَنْزَلْنَاهُ) كان صوابا»[43].

وقال في قوله تعالى وقوله: {بَلَـى قَـادِرِينَ عَلَـى أَنْ نُسَـوِّيَ بَنَانَهُ} (القيامة4) «قادرين» نصبت على الخروج من «نجمع»، كأنك قلت في الكلام: أتحسب أن لن نقوى عليك، بلى قادرين على أقوى منك»[44]. والملاحظ أن هذا المصطلح يقابل عند الفراء مصطلح الحال عند البصريين، وإن كان الفراء قد استعمل مصطلح الحال في كتابه؛ قال في قوله تعالى {فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ} (البقرة 173) (غير) فى هذا الموضع حال للمضطرّ[45].

وقال في قوله تعالى: {غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ} (المائدة3) مثل قوله {غير محلّى الصيد} (المائدة 1) يقول: غير معتمد لإثم. نصبت (غيرَ) لأنها حال لـ (مَنْ)، وهى خارجة من الاسم الذى في (اضطرّ)[46].

المبحث الثاني: المصطلح الكوفي في البحر المحيط:

ترددت العديد من المصطلحات الكوفية في كتاب البحر المحيط لأبي حيان، وهو أحياناً يُصرّح بنسبة المصطلح إلى المدرسة الكوفية وأحياناً أخرى يكتفي بذكر المصطلح دون تعقيب، فمن الأمثلة على تصريحه بنسبة المصطلح إلى الكوفة.

قال في قوله تعالى {قَالَتْ يَا وَيْلَتَىٰ أَأَلِدُ وَأَنَا عَجُوزٌ وَهَـٰذَا بَعْلِي شَيْخًا إِنَّ هَـٰذَا لَشَيْءٌ عَجِيبٌ} (هود 72) و{يا ويلتا} كلمة تخف على أفواه النساء إذا طرأ عليهن ما يعجبن منه، واستفهمت بقولها {أألد} استفهام إنكار وتعجب، {وأنا عجوز} وما بعده جملتا حال، وانتصب شيخاً على الحال عند البصريين، وخبر التقريب عند الكوفيين[47]

(40) أسرار العربية، عبدالرحمن بن أبي الوفاء أبو البركات الأنباري، تحقيق: فخر صالح أقداره، ط1 (1995) دار الجيل، بيروت لبنان، ص 170. وينظر الإنصاف 248/1.
(41) الإنصاف بين النحويين البصريين والكوفيين، أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، دار الفكر، دمشق. 245/1 المسألة 29.
(42) 10- الكتاب، سيبويه، تحقيق: محمد عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة.2/ 331،330.
(43) معاني القرآن 1/ 365.
(44) المصدر السابق 208/3.
(45) المصدر السابق 102/1.
(46) المصدر السابق 301/1.
(47) 5/ 244.

وقال في قوله تعالى {وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ} (البقرة 42)، {وتكتموا الحق} : مجزوم عطفاً على تلبسوا، والمعنى: النهي عن كل واحد من الفعلين، كما قالوا: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، بالجزم نهياً عن كل واحد من الفعلين، وجوزوا أن يكون منصوباً على إضمار أن، وهو عند البصريين عطف على مصدر متوهم، ويسمى عند الكوفيين النصب على الصرف[48]

وقال في قوله تعالى {إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا} (الأنعام 29) التقدير إن الحياة إلا حياتنا الدنيا، فإظهار الخبر يدل عليها ويبينها ولم يذكر غيره من أصحابنا هذا القسم أو كان ضمير الشأن عند البصريين وضمير المجهول عند الكوفيين نحو هذا زيد قائم خلافا لابن الطراوة في إنكار هذا القسم[49]

ومن الأمثلة على ذكره للمصطلح من غير نسبة قوله في قوله تعالى {رَبَّنَا إِنَّنَا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِي لِلْإِيمَانِ أَنْ آمِنُوا بِرَبِّكُمْ فَآمَنَّا} (آل عمران 193). فعلى الأول لا موضع لها من الإعراب، وعلى الثاني لها موضع وهو الجر، أو النصب على الخلاف[50].

وقوله: والألف واللام في القرية للحضور، وانتصاب القرية على النعت[51]

وقال في قوله تعالى {يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَسْبُكَ اللَّهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ} (الأنفال 64} قال الزمخشري {ومن اتبعك} الواو بمعنى مع وما بعده منصوب تقول وحسبك وزيداً درهم ولا يجرّ لأنّ عطف الظاهر المجرور على المكنى ممتنع[52].

ومن خلال استقرائنا للمصطلحات الكوفية في كتاب البحر المحيط وجدنا الكاتب يتناول العديد من تلك المصطلحات في ثنايا كتابه وهذا عرض لما ورد في الكتاب من مصطلحات كوفية.

المبحث الثاني: المصطلحات النحوية الكوفية في البحر المحيط، وفيه مطلبان.

أولاً: ألقاب الإعراب: وفيه مطلبان

مصطلحات الإعراب التي لها مقابل من المصطلح البصري:

1- **التفسير:** قال: في قوله تعالى {وَمَن يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ ءاثِمٌ قَلْبُهُ} «وقرأ قوم : {قلبَه}، بالنصب، ونسبها ابن عطية إلى ابن أبي عبلة. وقال: قال مكي: هو على التفسير يعنى التمييز، ثم ضعف من أجل أنه معرفة. والكوفيون يجيزون مجيء التمييز معرفة»[53].

وقال في قوله تعالى {كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِنْ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا} (الكهف 5) «وقرأ الجمهور بنصب الكلمة كما تقول نعم رجلاً زيد، وفسر بالكلمة ووصفها بالخروج من أفواههم فقال بعضهم: نصبها على التفسير على حد نصب قوله تعالى: {وَسَاءتْ مُرْتَفَقًا}»[54].

وقال: قال ابن عطية : على البدل أو عطف البيان . وقيل : على التفسير والتمييز»[55]

(48) 1/ 335؟
(49) 4/ 109.
(50) 3/ 148.
(51) 1 / 382
(52) 4 / 511.
(53) 2/ 373.
(54) 6/ 95.
(55) 6 / 112.

ونلاحظ هنا أنه يجمع بين المصطلحين البصري والكوفي.

2- **التكرير:** قال «وانتصب رسلاً على البدل وهو الذي عبر عنه الزمخشري بانتصابه على التكرير»[56]

3- **الخفض:** تكرر هذا المصطلح حوالي 52 مرة، معرفاً بأل نحو قوله « فالخفض على النعت وقيل في الخفض إنه بدل أو عطف بيان»[57].

وقوله « وخرجه صاحب اللوامح على أنه خبر لكل، فهو مرفوع في الأصل، لكنه جر للمجاورة، وهذا ليس بجيد، لأن الخفض على الجوار في غاية الشذوذ»[58].

وقال: في قوله تعالى: **{الشهر الحرام بالشهر الحرام}** (البقرة 194) «وقرأ الجمهور : قتال فيه، بالكسر وهو بدل من الشهر، بدل اشتمال. وقال الكسائي : هو مخفوض على التكرير، وهو معنى قول الفراء، لأنه قال : مخفوض بعن مضمرة، ولا يجعل هذا خلافاً كما يجعله بعضهم، لأن قول البصريين إن البدل على نية تكرار العامل هو قول الكسائي، والفراء لا فرق بين هذه الأقوال، هي كلها ترجع لمعنى واحد»[59].

4- **القطع:** قال في قوله تعالى: **{وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا}** (البقرة 26) « وانتصاب مثلاً على التمييز عند البصريين، أي من مثل، وأجاز بعضهم نصبه على الحال من اسم الإشارة، أي متمثلاً به، والعامل فيه اسم الإشارة، وهو كقولك : لمن حمل سلاحاً رديئاً، ماذا أردت بهذا سلاحاً، فنصبه من وجهين : التمييز والحال من اسم الإشارة . وأجاز بعضهم أن يكون حالاً من الله تعالى، أي متمثلاً . وأجاز الكوفيون أن يكون منصوباً على القطع، ومعنى هذا أنه كان يجوز أن يعرب بإعراب الاسم الذي قبله، فإذا لم تتبعه في الإعراب وقطعته عنه نصب على القطع، وجعلوا من ذلك .وعالين قنوانا من البسر أحمرا . . .

فأحمر عندهم من صفات البسر، إلا أنه لما قطعته عن إعرابه نصبته على القطع وكان أصله من البسر الأحمر، كذلك قالوا : ما أراد الله بهذا المثل. فلما لم يجر على إعراب هذا، انتصب مثلاً على القطع، وإذا قلت : عبد الله في الحمام عرياناً، ويجيء زيد راكباً، فهذا ونحوه منصوب على القطع عند الكسائي. وفرق الفراء فزعم أن ما كان فيما قبله دليل عليه فهو المنصوب على القطع، ومالاً فمنصوب على الحال، وهذا كله عند البصريين منصوب على الحال، ولم يثبت البصريون النصب على القطع»[60].

وقال: في إعراب كلمة {حنيفا} من قوله تعالى **{قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا}** (البقرة 135) «ذكروا أنه منصوب على الحال من إبراهيم، أي في حال حنيفيته، قاله المهدوي وابن عطية والزمخشري وغيرهم . قال الزمخشري : كقولك رأيت وجه هند قائمة، وأنه منصوب بإضمار فعل، حكاه ابن عطية . وقال : لأن الحال تعلق من المضاف إليه . انتهى . وتقدير الفعل نتبع حنيفاً، وأنه منصوب على القطع، حكاه السجاوندي، وهو تخريج كوفي، لأن النصب على لقطع إنما هو مذهب الكوفيين.»[61].

(56) 3/ 415.
(57) 1/ 122.
(58) 8/ 172.
(59) 2/ 154.
(60) 1/ 269.
(61) 1 / 577.

وقال في إعراب {قائماً} من قوله تعالى {شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُوا الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ} (آل عمران 2) « وأما انتصابه على القطع فلا يجيء إلّا على مذهب الكوفيين، وقد أبطله البصريون»[62].

وقال في إعراب {ثواباً} من قوله تعلى {وَلَأُدْخِلَنَّهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ثَوَابًا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَاللَّهُ عِنْدَهُ حُسْنُ الثَّوَابِ} (آل عمران 195) « وقيل : انتصب على التمييز . وقال الكسائي : هو منصوب على القطع، ولا يتوجه لي معنى هذين القولين هنا»[63].

وقال في إحدى توجيهاته لإعراب {فريضة} من قوله تعالى {وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ} (التوبة 60) « وقال الفراء : هي منصوبة على القطع».

5- **مشبه بالمفعول به:** قال « و {معيشتها} منصوب على التمييز، على مذهب الكوفيين؛ أو مشبه بالمفعول، على مذهب بعضهم؛ أو مفعول به على تضمين {بطرت} معنى فعل متعد»[64].

وقال في توجيه إعراب {نفسه} من قوله تعالى {وَمَنْ يَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ} (البقرة 130) «وانتصاب {نفسه} على أنه تمييز، على قول بعض الكوفيين، وهو الفراء، أو مشبه بالمفعول على قول بعضهم، أو مفعول به، إمّا لكون سفه يتعدى بنفسه كسفه المضعف، وإما لكونه ضمن معنى ما يتعدّى»[65].

6- **النسق:** قال « وفي : {وَقَوْلِهِمْ عَلَىٰ مَرْيَمَ بُهْتَانًا عَظِيمًا * وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا الْمَسِيحَ عِيسَى} (النساء 156، 157) وحسن النسق في : فبما نقضهم ميثاقهم والمعاطيف عليه حيث نسقت بالواو التي تدل على الجميع فقط . وبين هذه الأشياء أعصار متباعدة فشرك أوائلهم وأواخرهم لعمل أولئك ورضا هؤلاء»[66].

وقال: « وقال الجرجاني صاحب النظم : إلا بمعنى الواو أي : وهو في كتاب مبين . والعرب تضع إلّا موضع واو النسق»[67]

وقال: في توجيه العطف في قوله تعالى {قَالَ كَمْ لَبِثْتَ قَالَ لَبِثْتُ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ قَالَ بَلْ لَبِثْتَ مِائَةَ عَامٍ فَانْظُرْ إِلَىٰ طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهْ وَانْظُرْ إِلَىٰ حِمَارِكَ وَلِنَجْعَلَكَ آيَةً لِلنَّاسِ وَانْظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنْشِزُهَا ثُمَّ نَكْسُوهَا لَحْمًا} (البقرة 259) « وليس في الكلام تقديم وتأخير كما زعم بعضهم، وأن الأنظار منسوق بعضها على بعض»[68].

7- **النعت:** من أكثر المصطلحات الكوفية وروداً في البحر المحيط حيث تكرر هذا المصطلح حوالي 846 مرة في الكتاب بصيغ مختلفة (نعتاً 632 مرة، نعت 130 مرة، النعت 48 مرة، المنعوت10مرات، ينعت9 مرات، النعوت8 مرات، نعته 5 مرات، نعوت3 مرات، منعوت مرتان،، للنعت مرتان).

وهذه أمثلة سريعة على ذلك:

(62) 2/ 422.
(63) 3/ 153.
(64) 7/ 121.
(65) 1/ 564.
(66) 3/ 409.
(67) 5/ 172.
(68) 2/ 306.

قال: « وأجازوا جعل خيراً نعتاً لمصدر محذوف»[69]. وقال: « فالخفض على النعت»[70].

وقال: « وللناس : في موضع الحال، لأنه نعت نكرة تقدم عليها»[71]، وأكثر ما يستعمل هذا المصطلح للتعبير عن نعت المصدر المحذوف، قال « وعلى هذا فيكون انتصاب باطلاً على أنه نعت لمصدر محذوف»[72]. وقال: «اعترض به بين المنعوت الذي هو: لقسم، وبين نعته الذي هو: عظيم»[73]. وقال: « قالوا: ويجوز نصبه على أن يكون نعتاً لقوله {الَّذِى خَلَقَكُمْ} فيكون نعتاً للنعت ونعت النعت مما يحيل تكرار النعوت . والذي نختاره أن النعت لا ينعت، بل النعوت كلها راجعة إلى منعوت واحد، إلا إن كان ذلك النعت لا يمكن تبعيته للمنعوت، فيكون إذ ذاك نعتاً للنعت الأول، نحو قولك : يا أيها الفارس ذو الجمة[74]»

مصطلحات لم يرد ما يقابلها من المصطلح البصري

1- **التقريب**: قال في إعراب **{شيخاً}** من قوله تعالى **{ قَالَتْ يَا وَيْلَتَى أَأَلِدُ وَأَنَا عَجُوزٌ وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عَجِيبٌ}** (هود 72) « وانتصب شيخاً على الحال عند البصريين، وخبر التقريب عند الكوفيين»[75].

2- **الخلاف**: قال: في قوله تعالى «**{وأن لا تنفقوا}** تقديره : في أن لا تنفقوا، فموضعه جر أو نصب على الخلاف»[76].

وقال «وأن مفسرة التقدير: أنْ آمنوا . وجوز أن تكون مصدرية وصلت بفعل الأمر، أي : بأن آمنوا . فعلى الأول لا موضع لها من الإعراب، وعلى الثاني لها موضع وهو الجر، أو النصب على الخلاف»[77].

3- **الصرف**: قال في توجيه إعراب **{ويسفك}** من قوله تعالى **{قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ}** (البقرة 30) « وقال أبو محمد بن عطية : النصب بواو الصرف قال: كأنه قال من يجمع أن يفسد وأن يسفك، انتهى كلامه . والنصب بواو الصرف ليس من مذاهب البصريين . ومعنى واو الصرف : أن الفعل كان يستحق وجهاً من الإعراب غير النصب فيصرف بدخول الواو عليه عن ذلك الإعراب إلى النصب كقوله تعالى : **{وَيَعْلَمَ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ}** (الشورى35)، في قراءة من نصب، وكذلك : **{وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ}** (**آل عمران** 142). فقياس الأول الرفع، وقياس الثاني الجزم، فصرفت الواو الفعل إلى النصب، فسميت واو الصرف، وهذا عند البصريين منصوب بإضمار أن بعد الواو»[78].

قال في توجيه إعراب {وتكتموا} من قوله تعالى «**{ وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ}** (البقرة 42) «مجزوم عطفاً على تلبسوا، والمعنى: النهي عن كل واحد من الفعلين، كما قالوا: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، بالجزم نهياً عن كل واحد من الفعلين،

(69) 1/ 632.
(70) 1 /132.
(71) 1/ 547.
(72) 3/ 146.
(73) 2/ 458.
(74) 1/ 236، 237.
(75) 5/ 244.
(76) 8/ 218
(77) 3/ 148.
(78) 1/ 290.

وجوزوا أن يكون منصوباً على إضمار أن، وهو عند البصريين عطف على مصدر متوهم، ويسمى عند الكوفيين النصب على الصرف»[79].

وقال أيضاً: في توجيه إعراب {وَنَمْنَعُكُمْ} من قوله تعالى {قَالُوا أَلَمْ نَسْتَحْوِذْ عَلَيْكُمْ وَنَمْنَعْكُمْ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ} (النساء 141) «وقال ابن عطية : ونمنعكم بفتح العين على الصرف انتهى. يعني الصرف عن التشريك لما بعدها في إعراب الفعل الذي قبلها، وليس النصب على الصرف من اصطلاح البصريين»[80].

وقال: «وقرأ الجمهور: {ويعلم} برفع الميم فقيل: هو مجزوم، وأتبع الميم اللام في الفتح كقراءة من قرأ: ولما يعلم بفتح الميم على أحد التخريجين. وقيل: هو منصوب. فعلى مذهب البصريين بإضمار أن بعد واو مع نحو، لا تأكل السمك وتشرب اللبن. وعلى مذهب الكوفيين بواو الصرف، وتقرير المذهبين في علم النحو»[81].

مصطلحات الألفاظ:

1- **الأداة:** تكرر هذا المصطلح عند أبي حيان حوالي (56) مرة ومن الأمثلة على ذلك قوله: « وقد أبعد من ذهب إلى أن هذه الجملة من قوله : {وَنَحْنُ نُسَبِّحُ} (البقرة 30) استفهامية حذف منها أداة الاستفهام»[82].

وقوله « ولا يجوز أن تكون منصوبة، لأن أداة الشرط لا يعمل فيها جوابها»[83].

وقوله « لأنه إذا أبدل مما دخل عليه الاستفهام فلا بد من دخول الأداة على البدل»[84]

2- **الجحد:** تكرر هذا المصطلح حوالي ست مرات، كان في ثلاث منها ناقلاً لكلام الفراء في المسألة وهذه أمثلة على ذلك، قال « وقال الفراء : دخلت إلا لأنّ في الكلام طرفاً من الجحد»[85].

وقال: « وقال الفراء : المعنى فلم يكن، لأنّ في الاستفهام ضرباً من الجحد»[86].

وقال « وقيل : الاستفهام هنا يراد به الجحد»[87].

وقال: « بل هذا من الكافر استفهام فيه معنى الجحد والإنكار»[88].

وأحياناً من غير تعريف بأل نحو قوله « وعشرة في موضع خفض بالإضافة»[89].

وقوله» وعن ابن عباس : على القسم، يعني : خفض رب بإضمار حرف القسم»[90].

3- **الضمير المجهول:** تكرر هذا المصطلح حوالي 4 مرات مع ملاحظة أنه قد يتكرر في المسألة الواحدة أكثر من مرة، وهذه أمثلة على ذلك، قال: «وأجاز أبو علي الفارسي في الحلبيات أن يكون هو ضمير الشأن، وهذا ميل منه إلى مذهب الكوفيين، وهو أن مفسر ضمير الشأن، وهو

(79) 1/ 335.
(80) 3/ 391.
(81) 2/ 73.
(82) 1/ 292
(83) 1/ 556.
(84) 7/ 302.
(85) 5/ 34.
(86) 5/ 271.
(87) 2/ 541.
(88) 6/ 195.
(89) 1/ 391.
(90) 8/ 355.

المسمى عندهم بالمجهول، يجوز أن يكون غير جملة إذا انتظم إسناداً معنوياً نحو : ظننته قائماً زيد، وما هو بقائم زيد، فهو مبتدأ ضمير مجهول عندهم، وبقائم في موضع الخبر، وزيد فاعل بقائم. وكان المعنى عندهم : ما هو يقوم زيد، ولذلك أعربوا في : ظننته قائماً زيد، الهاء ضمير المجهول، وهي مفعول ظننت»[91].

وقال في قوله تعالى **{إن هي إلا حياتنا الدنيا}** (البقرة 29) «التقدير إن الحياة إلا حياتنا الدنيا، فإظهار الخبر يدل عليها ويبينها ولم يذكر غيره من أصحابنا هذا القسم أو كان ضمير الشأن عند البصريين وضمير المجهول عند الكوفيين نحو هذا زيد قائم خلافا لابن الطراوة في إنكار هذا القسم»[92].

وقال: «وضمير الأمر والشأن وهو المسمى بالمجهول عند الكوفيين»[93].

4- **العماد:** تكرر هذا المصطلح حوالي 6 مرات، وهذه أمثلة على ذلك، قال « قال ابن عطية، وحكى الطبري عن فرقة أنها قالت : هو عماد.

انتهى كلامه، ويحتاج إلى تفسير، وذلك أن العماد في مذهب بعض الكوفيين يجوز أن يتقدّم مع الخبر على المبتدأ، فإذا قلت : ما زيد هو القائم، جوّزوا أن تقول : ما هو القائم زيد»[94].

وقال: « ويقول : أصله هذه فإذا **{أبصار الذين كفروا}** (الأنبياء 97) هي **{شاخصة}** فشاخصة خبر عن {أبصار} وتقدم مع العماد، ويجيء على مذهب من يجيز العماد قبل خبره نكرة، وذكر الثعلبي وجهاً آخر وهو أن الكلام ثم عند قوله : { فإذا هي } أي بارزة واقعة يعني الساعة»[95].

5- **الفعل الواقع:** تكرر هذا المصطلح عند أبي حيان في مناسبتين، الأولى قال فيها: «وذهب قوم إلى أنه يجوز للعامل أن يعمل في حالين لذي حال واحد، وإلى هذا أذهب، لأن الفعل الصادر من فاعل، أو الواقع بمفعول، يستحيل وقوعه في زمانين، وفي مكانين»[96].

وقال في الثانية: «وأنت لو قلت : ما أحب زيداً، لم يكن ذلك تعجباً من فعل الفاعل، إنما يكون تعجباً من فعل المفعول، ولا يجوز أن يتعجب من الفعل الواقع بالمفعول، فينتصب المفعول به كانتصاب الفاعل»[97].

6- **لا التبرئة:** ورد هذا المصطلح مرة واحدة عند أبي حيان نقل فيه كلام ابن عطية، قال « وفي كتاب ابن عطية تعليل غريب لعمل لم الجزم، قال : وجزمت لم لأنها أشبهت لا في التبرئة في أنهما ينفيان، فكما تحذف لا تنوين الاسم، كذلك تحذف لم الحركة أو العلامة من الفعل»[98].

7- **ما لم يسم فاعله:** تكرر هذا المصطلح بهذا اللفظ 7 مرات، وبلفظ لم يسم فاعله 65 مرة، ولما لم يسم فاعله 10 مرات وهذه أمثلة على ذلك، قال « قال الزمخشري: أظلم على ما لم يسم فاعله»[99]. وقوله « وأكثره للزمخشري، وأجراه في القرآن مجرى ما لم يسم فاعله»[100]. وقوله «

(91) 1/ 483.
(92) 4/ 109.
(93) 3/ 117.
(94) 1/ 483.
(95) 6/ 315.
(96) 1/ 204
(97) 1/ 644.
(98) 1/ 248.
(99) 1/ 228.
(100) 2/ 93.

جاز أن تقع في موضع الفاعل أو المفعول الذي لم يسم فاعله»[101]. وقوله « وأغربهما أنه مفعول لم يسم فاعله»[102]. وقوله: « فلذلك جاز أن يبنى لما لم يسم فاعله»[103].

8- **المستقبل:** وهو مصطلح يقابل الفعل المضارع وهو يستعمله أحياناً للدلالة على هذا المصطلح، نحو قوله « وتكون لو أيضاً شرطاً في المستقبل بمعنى أن، ولا يجوز الجزم بها خلافاً لقوم»[104]، وقوله «وكان النفي بلن في هذه الجملة دون لا، وإن كانتا أختين في نفي المستقبل، لأن في لن توكيداً وتشديداً، تقول لصاحبك : لا أقيم غداً، فإن أنكر عليك قلت : لن أقيم غداً، كما تفعل في : أنا مقيم، وإنني مقيم، قاله الزمخشري»[105]. وقوله «وجاء النفي لهذه الجمل هنا بلا المستعملة لنفي المستقبل في الأكثر»[106].

وأحياناً للدلالة على المستقبل مطلقاً من غير تقييد، نحو قوله «هذه جملة خبرية قالوا تدلّ على ما يقع في المستقبل»[107]. وقوله «أتى بعشرة توطئة للخبر بعدها، لا أنها هي الخبر المستقبل»[108].

9- **المكنى:** تكرر هذا المصطلح عنده مرتان على النحو التالي، قال في قوله تعالى: «**{يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَسْبُكَ اللَّهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ}** (64) قال الزمخشري **{ومن اتبعك}** الواو بمعنى مع، وما بعده منصوب تقول وحسبك وزيداً درهم ولا يجرّ لأنّ عطف الظاهر المجرور على المكنى ممتنع»[109]. وقال «وقال الفراء : **{سورة}** حال من الهاء والألف والحال من المكنى يجوز أن يتقدّم عليه انتهى»[110].

الخاتمة:

بعد هذا العرض للمصطلح الكوفي في كتاب البحر المحيط لأبي حيان يمكن الخروج بالنتائج الآتية.

1. أن المصطلح قد يرد في ثنايا نقله عن بعض علماء الكوفة أو بعض العلماء المتأخرين وأبرزهم الزمخشري وابن عطية.
2. أنه ينقل المصطلح عن بعض العلماء ثم يعمد إلى توضيح معنى ذلك المصطلح.
3. نجد أن ابن حيان قد يصرح بنسبة المصطلح إلى الكوفة، وفي أحيان كثيرة يكتفي بذكر المصطلح دون تعقيب اعتماداً على شهرته كمصطلح النعت والنسق وما لم يسم فاعله وهي مصطلحات كثيراً ما تتردد في كتب اللغة المختلفة.
4. أنه قد ينسب المصطلح إلى عالم بعينه من المدرسة ويحدث ذلك كثيراً مع الفراء، وبصورة أقل مع الكسائي.

(101) 1 / 173
(102) 1/ 349.
(103) 1/ 228.
(104) 1/ 226.
(105) 1/ 249.
(106) 1/ 349.
(107) 1/ 528.
(108) 2/ 87.
(109) 4/ 511.
(110) 6/ 393.

5. **أننا نجده يعمد إلى شرح المصطلح الكوفي إذا رأى أن المصطلح غامض المعنى ولا يمكن فهم معناه إلا بشرحه لرفع اللبس عنه.**
6. **أنه قد يذكر المصطلح البصري بجانب المصطلح الكوفي ثم يعقب على ذلك بأنهما بنفس المعنى كتعقيبه على مصطلحي (التكرير والبدل).**
7. **أنه أحياناً يذكر المصطلح البصري بجانب المصطلح الكوفي من أجل بيان معنى المصطلح الكوفي نحو قوله «التفسير بمعنى التمييز».**
8. **أنه قد يعمد إلى إعراب اللفظة على المذهبين مع الإشارة إلى مصطلح كل مذهب كقوله (حال عند البصريين، وخبر التقريب عند الكوفيين).**

المصادر والمراجع:

1. أسرار العربية، عبدالرحمن بن أبي الوفاء أبو البركات الأنباري، تحقيق: فخر صالح أقداره، ط1 (1995) دار الجيل، بيروت لبنان.
2. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، دار الفكر، دمشق.
3. تفسير البحر المحيط، أبوحيان، محمد بن يوسف الأندلسي، تحقيق : الشيخ عادل أحمد عبد الموجود - الشيخ علي محمد معوض،ط1 (1422 هـ - 2001 م) دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت.
4. التذييل والتكميل في شرح التسهيل، أبوحيان، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط1 (1419هـ، 1998م)
5. حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، ضبطه وصححه: محمد البقاعي، ط1 (1424هـ، 2003م) دار الفكر، لبنان، بيروت.
6. دراسات في النحو، صلاح الدين الزعبلاوي، موقع اتحاد كتاب العرب.
7. شرح الأشموني (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك) أبو الحسن علي نورالدين بن محمد، تحقيق: محمد حيي الدين عبدالحميد، مصطفى البابي الحلبي وأولاده، القاهرة، مصر (1358، 1939).
8. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، عبدالله بن يوسف، ابن هشام، تحقيق : عبدالغني الدقر، ط1 (1984) الشركة المتحدة للتوزيع – دمشق.
9. شرح متن الآجرومية، حسن الكفراوي، مكتبة سليمان مرعي، سنغافورة.
10. شرح التوضيح على التصريح، ابن هشام، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط2 (2006) دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
11. الكتاب، سيبويه، أبوبشر عمرو بن عثمان فنبر، تحقيق: محمد عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة.
12. المدارس النحوية، شوقي ضيف، ط7، دار المعارف، القاهرة،
13. المذكر والمؤنث، يحيى بن زياد الفراء، تحقيق: رمضان عبدالتواب، دار التراث، ط2(1989)، القاهرة
14. المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، عوض أحمد القزوي، ط1 (1401هـ) عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض، السعودية.
15. معاني القرآن، يحيى بن زياد الفراء، تحقيق: محمد علي النجار، وأحمد يوسف نجاتي، ط3 (1403-1983)، عالم الكتب، بيروت، لبنان.
16. معجم القواعد العربية، عبدالغني الدقر، مكتبة المشكاة الإسلامية>
17. المقتضب، محمد بن يزيد أبو العباس المبرد، تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة،، ط2 (1415هـ، 1994م)، القاهرة.
18. النحو الوافي، عباس حسن، ط15، دار المعارف، القاهرة، مصر.
19. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، تحقيق: عبدالعال سالم مكرم، (1413هـ، 1992م)، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.